البروليتاري

العدد 12

الجزء الثاني

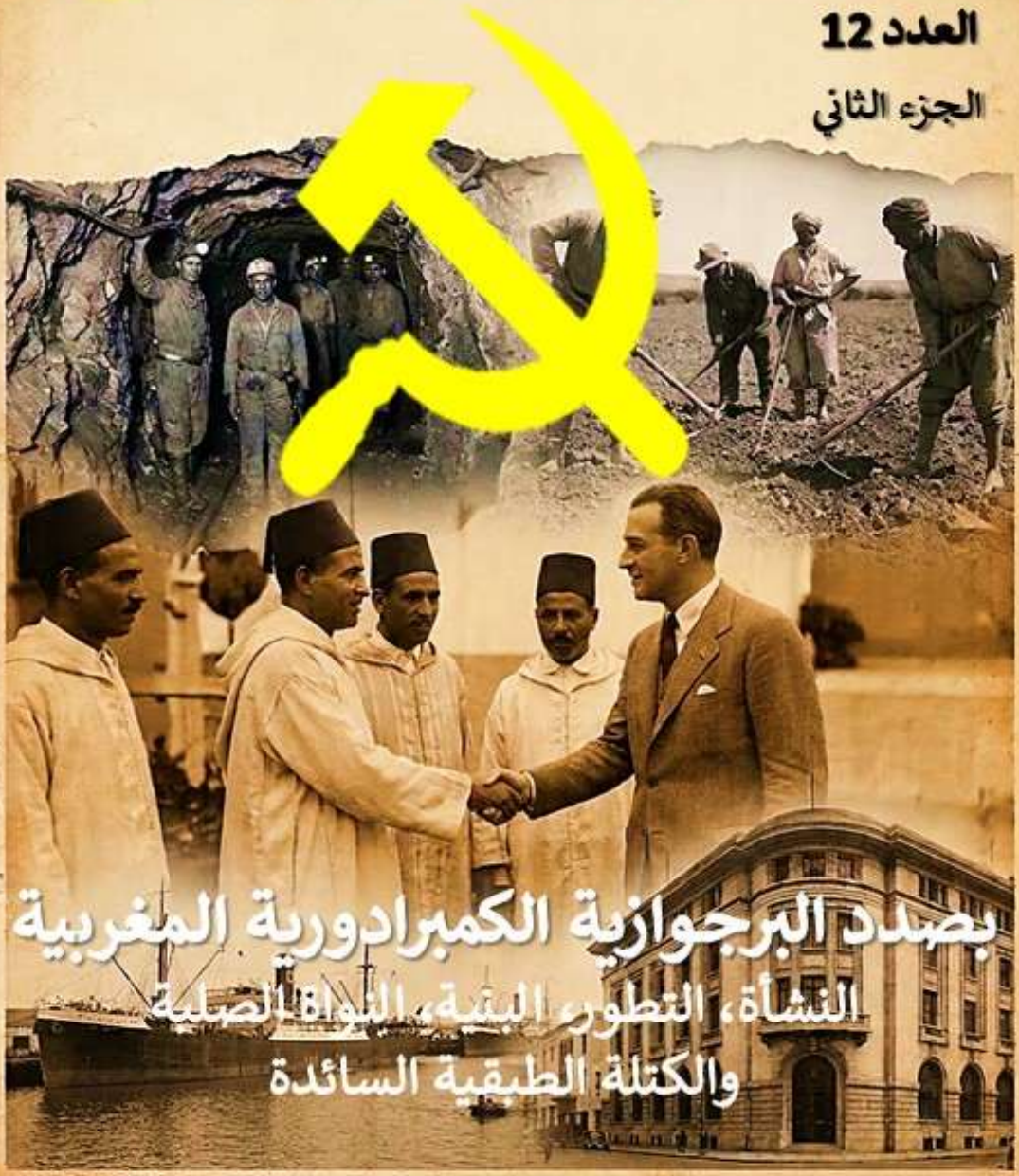

بصدد البرجوازية الكمبرادورية المغربية

النشأة، التطور البنية، البداية الصلبة والكتلة الطبقية السائدة

بصدد البرجوازية الكمبرادورية المغربية

النشأة، التطور، البنية، النواة الصلبة والكتلة الطبقية السائدة

الجزء الثاني

علي محمود

بصدد البرجوازية الكمبرادورية :

1) دورة الرأسمال و دورانه

ا- دورة الرأسمال و الأشكال الثلاثة للرأسمال الصناعي

إن شرط وجود نمط الإنتاج الرأسمالي هو التداول المتطور للبضائع، أي تبادلها بواسطة النقد. إن الإنتاج الرأسمالي مرتبط بشكل وثيق بالتداول.

كل رأسمال يبدأ مساره في شكل قدر محدد من النقد: إنه رأسمال، و بالنقد يشتري الرأسمالي البضائع: وسائل الإنتاج، قوة العمل.

إن هذا العمل التداولي يمكن تمثيله بالفرمولة التالية :

ن – ب [ق+و إ]= إن تغيير شكل الرأسمال يسمح بما هو ضروري للإنتاج ← رأسمال منتج.

مع المرحلة الأولى لحركة الرأسمال تم تحويل الرأسمال النقدي إلى رأسمال منتج، و خلال سيرورة الإنتاج، يصبح هذا الرأسمال النقدي مجسدا في حجم محدد من البضائع، لقد أصبح أو أخذ شكل رأسمال – بضاعة، و تكون الفرمولة كالتالي :

ب[ق+وأ] ...إ... ب' : حرف إ يمثل الإنتاج بينما النقط الموضوعة أمام و بعد إ فتشير إلى أن سيرورة التداول قد تقطعت، كما تجري سيرورة الإنتاج، أما حرف ب' فيشير إلى الرأسمال في شكل بضاعة، حيث ازدادت القيمة (فائض العمل).

أما المرحلة الثانية لحركة الرأسمال، فهي عبارة عن تحويل للرأسمال المنتج إلى رأسمال بضائع، و لا تتوقف الحركة عند هذا الحد، فعند تحقيق البضائع (بيعها) يعني هذا استقبال نقد جديد، و الفرمولة هي :

ب'- ن' .

أما المرحلة الثالثة في حركة الرأسمال، فتعني تحويل رأسمال- بضائع إلى رأسمال نقدي.

هكذا يحصل الرأسمالي على النقد من جديد الذي استخلصه من بيع البضائع، و بذلك يوظفه لشراء وسائل الإنتاج و قوة العمل من جديدو الضرورية للاستمرار في الإنتاج فتبدأ سيرورة جديدة.

تلكم هي المراحل الثلاثة، التي عن طريقها تمر حركة الرأسمال باستمرار، و في كل مرحلة يقوم فيها الرأسمال بوظيفة محددة.

و إذا أردنا أن نقوم بتعريف الرأسمال الصناعي، سنقول مع ماركس أن :

"كل رأسمال منخرط في إنتاج البضائع، سواء تعلق الأمر بالصناعة أو الزراعة". "إن الرأسمال الصناعي هو النمط الوحيد لوجود الرأسمال، حيث الوظيفة لا تتمثل فقط في التملك، بل كذلك في خلق فائض القيمة، بمعنى آخر، أن المنتج الفائض، هو لهذا السبب يشرط الطابع الرأسمالي للإنتاج، يفترض وجوده وجود التناقض الطبقي بين الرأسماليين و العمال المأجورين" ("الرأسمال" الكتاب الثاني مجلد 1، ص 53).

هكذا، فكل رأسمالي ينجز دورة :

و نسمي دورة للرأسمال ذلك التحويل المتتالي للرأسمال من شكل إلى آخر، أي حركته خلال ثلاثة مراحل، و المرحلة الأولى و الثالثة تتمان في دائرة التداول، بينما الثانية تتم في دائرة الإنتاج، و بدون تبادل، أي تحويل البضائع إلى نقد، ثم تحويل النقد إلى بضائع فإن إعادة الإنتاج الرأسمالي، أي التجديد المستمر للإنتاج سيصبح مستحيلا، و بالإمكان صياغة فرمولة الدورة في شموليتها كما يلي:

ن – ب [ق+ و إ] ... إ–ب'– ن'

ملاحظة :

إن المرحلة الثانية (المرحلة الإنتاجية) لها أهمية حاسمة في دورة الرأسمال الفردي، بمعنى أننا في هذه المرحلة، مرحلة إنتاج البضائع، و إنتاج القيمة و فائض القيمة.

في المرحلة الأولى و الثالثة ليس هناك خلق للقيمة و لا فائض القيمة، هناك فقط تتابع لأشكال الرأسمال ← في المراحل الثلاث لدورة الرأسمال هناك ثلاثة أشكال للرأسمال الصناعي: الرأسمال النقدي، الرأسمال المنتج و الرأسمال السلعي، يقول ماركس :

"هناك مسبقا إمكانية وجود مشخصن لأشكال ثلاثة من الرأسمال".

إن الرأسمال المستخدم في الإنتاج ينفصل عن الرأسمال التجاري و عن رأسمال القرض، و على قاعدة هذا الانفصال تتموقع الشرائح الثلاث للبرجوازية: رجال الصناعة، التجار و أصحاب البنوك، و بين هذه الفئات الثلاث تتقسم كعكة فائض القيمة← إن دورة الرأسمال تتضمن زمن الإنتاج و زمن التداول.

إن دوران الرأسمال هو إنجاز لدورة بدون توقف، و هناك تكرار مستمر، بمعنى أن الدوران هو سيرورة.

أما بالنسبة لزمن الإنتاج، فهو ذلك الزمن الذي يتحول فيه الرأسمال أو ينتقل إلى دائرة الإنتاج، ثم إن الجزء الأكثر أهمية في زمن الإنتاج هو فترة العمل، الذي خلاله تكون البضاعة في طور التصنيع، أي خاضعة للنشاط المباشر للعمل، ثم لأن زمن الإنتاج، هو بشكل عام أطول من زمن العمل، أما بالنسبة لزمن التداول، و نعني الزمن الذي ينتقل فيه الرأسمال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج، و من الشكل السلعي إلى الشكل النقدي، فإن مدة ظروف البيع و الشراء و القرب من السوق و وسائل النقل و الاتصال، كلها عوامل تساهم في تسريع أو تأخير دورة الرأسمال .

ب- تراكم الرأسمال الكمبرادوري: خطاطة أولية

يتعلق الأمر هنا بسيرورة، حيث وكلاء و وسطاء الرأسمال الامبريالي يراكمون الغنى ليس ببناء اقتصاد وطني صلب بتوسيع دائرة الصناعة الوطنية، بل عن طريق الوساطة لصالح الرأسمال الأجنبي، مسهلين استغلال الموارد المحلية، و مستوردين المواد المصنعة.

2) خطاطة تراكم الرأسمال الكمبرادوري :

1- الرأسمال الأجنبي:

تزود الشركات المتعددة الجنسية بالرأسمال و التكنولوجيا و المواد المصنعة

2- البرجوازية الكمبرادورية (الوساطة)

تسهل هذه الشريحة من البورجوازية الكبيرة أعمال الاستيراد و التصدير، و غالبا ما تكون مرتبطة بالقطاع البنكي أو المالي أو الصناعات الاستخراجية.

3- استغلال الموارد/ اليد العاملة المحلية الرخيصة

تحقيق الإنتاج بتكلفة منخفضة عبر أجور زهيدة.

4- إعادة التصدير أو البيع محليا:

تصدير مواد مصنعة، بيع مواد مستوردة، تصدير مواد أولية

5- استرجاع الأرباح:

تقوم الشركات المتعددة الجنسية باستعادة أرباحها و تصديرها إلى المراكز الرأسمالية، بينما يأخذ الكمبرادور جزءا من هذه الأرباح في إطار شراكة مع الرأسمال الامبريالي من موقف ضعيف.

6- تدفق الرأسمال :

تسير الأمور حسب الخط التالي :

استثمار: أجانب ← كمبرادور ← موارد محلية

الربح : موارد ← يد عاملة رخيصة ← كمبرادور ← أجانب

* إن هذا النموذج يعرقل و يمنع بناء اقتصاد وطني صلب و صناعة وطنية محلية مستقلة، ذلك أن اتجاه الرأسمال يسير نحو الخارج، و لذلك لا يمكن بناء اقتصاد متمحور على الذات، و يقوم محله اقتصاد متمحور حول الخارج.

عموما، فإن تراكم الرأسمال الكمبرادوري هو نموذج تابع، حيث أقلية من الكمبرادور تسهل استغلال الموارد الوطنية لصالح الرأسمالي الامبريالي الأجنبي، و يتم استخراج الربح محليا، لكن وجهته تكون نحو المراكز الرأسمالية الكبرى.

إن هذا الوضع يفرمل النمو المتمحور حول الذات و يؤبد التبعية للبلدان و الشركات الأجنبية. إن تراكم الرأسمال الكمبرادوري يتميز بطابعه المتمحور حول الخارج من الناحية الاقتصادية، و تقوم البورجوازية المحلية الكمبرادورية المرتبطة بالمراكز الامبريالية بالشراكة مع الرأسمال الأجنبي

باستثمار ضعيف في الصناعة الوطنية. إن هذا النموذج يعتمد على تصدير المواد الأولية و استيراد المواد الكمالية و الاستهلاكية و نقل الفوائض نحو الخارج.

إن الرأسمال الكمبرادوري يتمركز في قطاعات مثل المناجم و الفلاحة التسويقية (الموجهة نحو التصدير)، و هذا التوجه لا يقوم على تلبية الحاجيات الداخلية، بل نحو خدمة السوق الامبريالية، و الأرباح المحققة محليا لا يعاد استثمارها في الصناعة و تنويعها، بل إعادتها إلى المراكز الرأسمالية أو يتم تخزينها في الأبناك الأجنبية (سويسرا)، كما أن جزءا كبيرا من الفوائض الكمبرادورية يتم استعمالها من أجل استيراد المواد الاستهلاكية الكمالية، و ذلك تلبية لحاجيات النخب و الفئات الكمبرادورية المرتبطة ارتباطا وثيقا و بنيويا بالرأسمال الأجنبي.

ويمكن تلخيص وظائف الكمبرادور في ما يلي :

1-الوساطة التجارية:

هي أول وظيفة من الناحية التاريخية، حيث كلمة كمبرادور نفسها تعني المشتري، و تعكس دور الوسيط و الرابط بين الأسواق المحلية و الشركات الأجنبية.

تاريخيا، قام بهذا الدور في المغرب من كانوا يسمون بالمحميين (الحماية القنصلية) .

2- الشراكة البنيوية مع الرأسمال الأجنبي :

في هذه الحالة، تشكلت البورجوازية الكمبرادورية كشريحة من البرجوازية الكبيرة، و تميزت بشكل واضح عن البرجوازية الوطنية التي تسعى إلى بناء اقتصاد وطني محلي، و أصبحت هذه الشريحة مرتبطة بنيويا بالرأسمال الامبريالي و شريكة له من موقف ضعيف.

3- الكمبرادورو التبعية الاقتصادية و السياسية :

تشكل هذه الطبقة طابورا خامسا تعتمد عليه المصالح الامبريالية و الشركات متعددة الجنسية، و ذلك لتكريس التبعية الإيديولوجية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية للمراكز و الكتل الامبريالية، و من ثمة، فهي الطبقة السائدة في دول الأطراف، و هي التي تقف وراء بناء الاقتصادات التابعة، القائمة على الاستثمارات الأجنبية و التصدير و غياب السيادة الوطنية.

4- الطبيعة الطفيلية للكمبرادور :

هناك تعبير فرنسي يلخص وضعية و وظيفة الكمبرادور، و يقول هذا التعبير بأن هذا النوع من البرجوازية يعيش من جز أو قص القسائم (المقصود هنا الفوائد و القسائم) و كذلك من التجارة بدل الإنتاج الصناعي المباشر.

و عموما، يتعلق الأمر بطبقة تصنع نوعا من الرأسمالية تجعل من الاقتصاد الوطني تابعا لمصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة، و تعيش هذه الطبقة في تبعية إيديولوجية و سياسية و ثقافية تنعكس في نمط حياتها الغربي، الذي يجعلها تشكل جزيرة منعزلة داخل المجتمع التابع، أو لنقل بالتعبير الأمريكي اللاتيني تعيش على نوع من الاستعمار الداخلي، إنهم بتعبير منظمة "إلى الأمام" الماركسية - اللينينية المغربية المعمرون الجدد.

3) الفئات المشكلة للكمبرادور :

1- الوسطاء و التجار:

تتميز وظيفة هذه الفئة باستيراد المواد و خاصة المواد الاستهلاكية الكمالية، و تتشكل من وكلاء الشركات الأجنبية، ينحدرون غالبا من عائلات حققت ثروتها في المرحلة الاستعمارية.

2- الأرستقراطية المالية و البنكية:

ترتبط هذه الفئة بالأبناك و المؤسسات الأجنبية المالية (الأبناك الكبرى و التأمينات العالمية).

3- البرجوازية البيروقراطية:

تتشكل هذه الفئة من كبار الموظفين، اللذين يستعملون سلطتهم لخدمة المصالح الامبريالية، و دعم الفئات الأخرى من الكمبرادور، اللذين تلجأ إليهم عبر شبكات متعددة من العلاقات السياسة و العائلية (ما يسمى عادة في المغرب بالمافيا المخزنية).

4- كبار الملاكين العقاريين:

تستحوذ هذه الفئة على أجود الأراضي الخصبة، و تمارس الفلاحة التصديرية للأسواق الأجنبية، و هم من يسمون في المغرب بالمعمرين الجدد، و يشكلون قاعدة اجتماعية أساسية للنظام السياسي القائم في البوادي، و كركيزة أساسية للنظام القائم.

خلاصة القول، تتميز هذه الفئات جميعها بدورها غير المنتج، القائم على المضاربات و الوساطة و نهب خيرات و موارد البلاد.

4) بنية البرجوازية الكمبرادورية في المغرب

قبل سقوط المغرب تحت الحماية الفرنسية سنة 1912 كانت المدن المغربية، و منها فاس و مراكش و الرباط و سلا تعرف فئات من التجار، يعملون في ظل اقتصاد ما قبل رأسمالي، و إلى حدود القرن 19 كان تأثيرهم على الاقتصاد المغربي متمركزا في المدن و قليل التأثير في البوادي، و خلال النصف الثاني من القرن 19، و أمام الانفتاح القسري للمغرب أمام التسرب التجاري الأوروبي، بدأت فئات من هؤلاء التجار تلعب دور الوسيط، خاصة في المناطق الساحلية الأطلنتيكية، و ذلك لصالح القوى الاستعمارية.

و في سياق هذا التسرب الاستعماري، عرف المغرب توسعا نسبيا للاقتصاد السلعي (تدفق المواد المستوردة و المصدرة)، الشيء الذي استفاد منه هؤلاء الوسطاء و السماسرة، في وقت عرف فيه المغرب بداية تصفية الحرف في المدن الساحلية. و بطبيعة الحال، عرف المغرب استعمارا فرنسيا ابتداء من 1912، كان مقدمة لسيطرة الرأسمال الفرنسي على أغلب القطاعات و المقاولات القائمة على الربحية و المردودية. و قد صاحب الدخول الاستعماري إلى المغرب تصفية عنيفة لأنماط و أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الاقتصاد المغربي، ثم دخول و انتشار التجارة في مجال الزراعة، و اتساع مجال التمدين، و ارتفاع الريع العقاري (الزراعي و الحضري)، و قد ساهم كل هذا في تطور الادخار النقدي المحلي، و تحوله إلى رأسمال تجاري، خاصة في مجال تجارة الجملة و نصف الجملة، و في مجال استيراد بعض المواد الأكثر استهلاكا، كالشاي و السكر و الزيت و الأثواب ...

خلال حقبة الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945، توفرت الفرصة بالنسبة للعديد من العائلات البرجوازية المغربية، للاغتناء السريع، و ذلك بالاستفادة من اقتصاد الشح، و ذلك عن طريق التخزين القائم على المضاربات و السوق السوداء، و نتيجة لذلك، انبثقت عائلات كبيرة ذات ثروات هائلة، و امتد ذلك ليشمل الزراعة، خاصة في بعض المناطق كالغرب و المناطق الشرقية، التي بدأت تعرف بداية تقليد للمعمرين من طرف بعض كبار و متوسطي الملاكين العقاريين المغاربة.

و خلال الحقبة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية و إلى حدود سنوات 1953 – 1956، عرف المغرب دخولا كثيفا لعدد من الرساميل الفرنسية، العمومية منها و الخاصة، و قامت

السياسة الاقتصادية الفرنسية على خدمة حاجيات المتروبول، الشيء الذي كان يعني استغلال الموارد المنجمية و الزراعية، و خلق بعض الصناعات.

و قد ساهم في تسريع هذه السياسة، قيام الاستعمار الفرنسي بإقامة بنيات تحتية لطرق المواصلات و السدود و الخدمات التقنية و الإدارية، و تم المزيد من الإدماج للأنشطة ذات الطبيعة الرأسمالية في المجموع الذي تسيطر عليه فرنسا في منطقة الفرنك.

ظل الرأسمال المغربي في الصناعة هامشيا، و قد كان حاضرا في بعض المقاولات الصغيرة و المتوسطة، في النسيج و في الأحذية و المواد الغذائية و النقل و البناء، بينما ظل غائبا بالكامل في القطاع البنكي و استخراج المعادن، و في قطاع الشركات المجهولة الاسم لم يتجاوز الرأسمال المغربي 5%،بل أقل من ذلك من رأسمال هذه الشركات. إن هذه الوضعية المادية، جعلت شريحة من البرجوازية المغربية تتبنى مطلب استقلال البلاد، مع طموح الاستفادة من هذا الاستقلال من أجل أهدافها الطبقية.

و مع دخول المغرب مرحلة الاستقلال الشكلي، عرف الرأسمال الخاص المغربي نوعا من التطور في ظروف خاصة، تميزت بضعف الدينامية في مجال الاستثمارات المنتجة، و تبعية بنيوية تجاه الرأسمال العالمي و السوق الرأسمالية العالمية، مع توسع نسبي لرأسمالية الدولة، التي أصبحت تقوم بدور الدعم للرأسمال الخاص، و التعويض عنها في القطاعات الغائب عنها.

إن هذا التطور في مجال الصناعة قد تم في القطاعات المنتجة للمواد الاستهلاكية، التي كان يتم استيرادها في السابق (النسيج، الصناعات الغذائية) العاملة من أجل طلب قائم مسبقا، و استحوذت البرجوازية الكمبرادورية المغربية على قطاعات البناء و النقل الطرقي و الجزء الأكبر من تجارة الجملة الداخلية، و جزء كبير من الاستيراد و التصدير.

بعد الاستقلال الشكلي سيتم الاستحواذ، عن طريق الشراء أو التحصيل المباشر على أراضي المعمرين (حوالي 400 ألف هكتار) و ذلك لصالح الخواص المغاربة ينتمون في أغلبهم إلى الإدارة العليا للمخزن، أما القطاع البنكي، الذي ظل مغلقا أمام رجال الأعمال المغاربة إلى حدود 1963 – 1964 فقد تم اجتياحه هو الآخر، إلى حد أنه في يونيو 1975 كانت حصة الرأسمال البنكي التي تتوفر عليها المجموعات الخاصة المغربية تصل إلى حدود 27،5%، إلى جانب أن الدولة كانت تحتفظ ب 35%، موزعة على مجموعات عمومية و شبه عمومية مغربية، أما حصة المجموعات الأجنبية فقد كانت بمقدار 37،5%، و قد تم ذلك عن طريق دعم و مساعدة و تشجيع الدولة (حماية جمركية، إتاوات، إعفاءات ضريبية عن طريق قوانين الاستثمار و القروض بمعدلات فائدة

محدودة، و عن طريق شراكات بين الرساميل العمومية و الخاصة في العديد من الشركات). إضافة إلى هذا، كانت هناك ضغوطات مباشرة و غير مباشرة على الشركات الأجنبية من طرف الإدارة العليا لإلزامها بالشراكة مع الرساميل المغربية، و ذلك قبل صدور النصوص الخاصة بمغربة مختلف القطاعات الاقتصادية سنة 1973. بالرغم من كون المغربة تم تطبيقها في القطاع الثالث بنسبة 80 إلى 90%، و الأنشطة الصناعية بنسبة 20 إلى 30%، فقد ساهمت في تعزيز الأسس المالية و وسائل العمل لدى الأوليغارشية الجديدة، فالطابع الأوليغارشي و "البيروقراطي" للبرجوازية الكبيرة المغربية لم يتغير، و سيرورة تمركز الرأسمال لصالحها قد تعمق في بعض القطاعات، و تمثل، حسب بعض التقديرات 300 عائلة، لدى أغلبها روابط قوية مع كل من الرأسمال الأجنبي و الإدارة العليا.

إن هذه الأوليغارشية قد جاءت بشكل أساسي من بقايا "الفيودالية" العقارية الكبيرة، و التي تطورت خصوصا ابتداء من القرن 19، و التي ساهم النظام الاستعماري في إعطائها قاعدة عريضة من أجل استعباد الشعب، و كذلك من "برجوازية بيروقراطية" (الموظفون السامون ...) حيث جاء عدد من عناصرها من البرجوازية التقليدية، و جزء آخر من البرجوازية الصغيرة من خريجي الجامعات اللذين حصلوا على وظائف عليا، و أخيرا، من البرجوازية التقليدية التجارية، التي استطاعت بفضل علاقاتها مع الدولة الولوج و الاندماج بالأوليغارشية .

و بالرغم من قلة المعلومات، فإن تمركز الرأسمال مستمر لصالح بعض المجموعات.

إن التوسع النسبي للقاعدة الاقتصادية و المالية للبرجوازية الكبيرة المغربية لم يعط دينامية جديدة لتصرفها، الذي يظل مشروطا بعلاقة التبعية تجاه المراكز الامبريالية، و بعوامل داخلية تسير في نفس الاتجاه، لكونها ورثت جزءا من الرأسمال الاستعماري بحكم ظاهرة الانتقال، الذي سلم لها عبره، فإن الإبقاء على الدجاجة التي تبيض ذهبا، انطلاقا من مصالحها الطبقية، يكمن في قبولها، بل في تعزيزها، لعلاقات التبعية، و انخراطها في سيرورة تراكم تبعي. بمعنى آخر التخلي عن كل طموح في إعادة إنتاج موسع مستقل للرأسمال، و ترجمة ذلك على المستوى السياسي، بإعادة النظر في كل تغييرات البنيات الاقتصادية و الاجتماعية.

و بعد هذه الأوليغارشية، تأتي الفئات الوسطى للبرجوازية العقارية و التجارية و الصناعية، التي لا تستطيع الاستفادة من مواقع و امتيازات الأولى، فقد استفادت هذه الفئات من بعض الامتيازات، التي جاء بها الاستقلال الشكلي (حماية جمركية، تسهيلات الحصول على القرض، المغربة)، الشيء الذي ساهم في توسع نسبي لهذه الفئات، خاصة في بعض قطاع الصناعة و البناء و النقل ... لكن رغم ذلك، فإن وزن الأوليغارشية، التي تحاول احتكار الأعمال الأكثر ربحا، و حركة التمركز و التركز

للرأسمال، التي تقضي باستمرار، خاصة في مراحل الجمود، على المقاولات الصغيرة و المتوسطة و التبعية الوثيقة تجاه الأبناك من أجل القرض و الإدارة (الأسواق، الترخيصات ...)، هذه العوامل تخلق لهذه الفئات وضع عدم استقرار دائم إلى حد طرح مطالب وطنية، و عداء نسبي للأوليغارشية.

و قد ظلت تشجيعات الدولة و الاستثمارات الخاصة في مجال الصناعة ضعيفة نسبيا، ففي ظل مخطط 1973 – 1977، فإن المشاريع الأكثر أهمية قد قامت بها الدولة (مركب المحمدية للكلور و المركب الكيماوي مغرب فوسفور1 و مركب النسيج لواد زم و معمل السكر مشرع بلقصيري واللوكوس، و توسيع معمل سامير لتكرير البترول و مغرب كيمياء و السليلوز ...).

لم تتغير الوضعية في هذا المجال، ففي سنة 1976، و بالنسبة لمجموع المشاريع، التي تم قبولها من طرف لجنة الاستثمارات، و التي تقدر كلفتها ب 2 مليار و نصف درهم، فإن نسبة 60% من هذه الاستثمارات مولتها الدولة. أما القطاع الخاص، فقد كان يستثمر أساسا في المقاولات الصغيرة و المتوسطة، و تقدر هذه الاستثمارات بين مليون و مليونين درهم، الشيء الذي يعني تكوينا عضويا ضعيفا للرأسمال مقارنة بالمقاولات المنتمية للقطاع العام.

و هناك عدد من الأسباب تفسر هذا الوضع، و لا يعود الأمر إلى الادعاء القائل بغياب روح المقاولة، و هذه الأسباب هي:

- ضيق السوق الداخلية

- غلبة الطابع العائلي فيما يخص المقاولات

- أهمية العلاقات مع السلطة لتحقيق النجاح في الأعمال

- بنية معدلات الربح تعطي امتيازات للاستثمارات ذات الطابع التجاري و المضارباتي

- ضعف التكوين العام الاقتصادي و التقني لأغلبية رجال الأعمال، و الخوف من الحركات الجماهيرية ذات الطابع الجذري

- ضعف إمكانيات التراكم بسبب التبذير (استهلاك المواد الكمالية) و تهريب الأموال إلى الخارج.

و إلى جانب القطاع الرأسمالي المغربي في المجال الصناعي ظهرت البرجوازية الفلاحية، التي استطاعت أن تدعم قاعدتها بدعم من الدولة، و إذا كان القطاع الرأسمالي المغربي في مجال الزراعة

لا يتجاوز 300 ألف هكتار غداة الاستقلال الشكلي، فإنه في حدود هذه الدراسة قد أصبح يتجاوز مليون هكتار في ملكية 5000 مالك عقاري رأسمالي.

إن هذا الوضع قد تحقق بفضل المضاربات و الصفقات حول ملكيات المعمرين، شراء الأراضي في دوائر كانت مخصصة للتجهيز المائي، الشيء الذي ضاعف ثمنها أربع مرات أو خمسة من يوم لآخر.

إن هذه الفئة من البرجوازية المغربية المندمجة بشكل وثيق بالسوق العالمية الرأسمالية، تتوفر على استغلاليات ممكننة و ذات تقنيات متطورة، و تستفيد من مساعدات كبيرة و متعددة الأشكال من طرف الدولة (قروض، دعم، ري، تأطير، تنظيم التجارة الخارجية).

هكذا تحقق البرجوازية الفلاحية أرباحا هائلة، و تستغل يدا عاملة رخيصة دائمة و موسمية، و غالبية هذه الأرباح المحققة تتجه نحو التراكم في القطاع العقاري الحضري، و في التجارة و الخدمات، و ناذرا في بعض القطاعات الصناعية.

و على امتداد العشرين سنة 1956- 1976، تكرست تبعية الرأسمال الخاص المغربي للدوائر الامبريالية العالمية، و تطور القطاع الصناعي الخاص بالمغرب في انسجام معها، و إذا كانت للمغرب بعض القطاعات الاقتصادية قد قلصت من الحضور المباشر للرأسمال الأجنبي، فإنها لم تقض على نفوذه الشامل و تأثيره على توجه القوى المنتجة و الاختيارات الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية للبلاد.

هكذا تكرس ضعف التصنيع و تبعية التجارة الخارجية المغربية للسوق المشتركة الأوروبية، و التبعية المالية تجاه الرأسمال العالمي و المؤسسات المرتبطة به (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي)، التبعية التكنولوجية في أشكالها المختلفة، إنها كلها أدوات في يد الرأسمال الاحتكاري العالمي في علاقته بالبرجوازية الكمبرادورية و الدولة المغربية .

إن خلاصات نتائج هذا البحث تنطبق على مجموع الدول المنتمية إلى ما يسمى العالم الثالث ذات نفس الاختيارات الاقتصادية و السياسية، خاصة تلك التي كانت ضمن المستعمرات السابقة.

هكذا، و كخلاصة أساسية، فإن البرجوازية الكمبرادورية المغربية قد تطورت في تداخل مع الإدارة العليا المخزنية، في نفس الوقت الذي تعمق فيه تداخلها و ارتباطها و شراكتها مع مصالح الرأسمال الامبريالي العالمي، و هذا يعني أنه في ظل سيادتها لن تكون هناك أية تنمية وطنية مستقلة و متحورة على الذات.

مكونات البنية :

تتشكل البرجوازية الكمبرادورية في المغرب من نخبة اقتصادية انتهازية مرتبطة بشكل قوي بدولة المخزن و بالمصالح الأجنبية، و تتميز بدورها في الوساطة في مجال التجارة و العقار و القطاع التصديري (السيارات، الفلاحة، النسيج) تستمد قوتها من دورها كشريك محلي للشركات المتعددة الجنسية من موقع معاد لاقتصاد وطني مستقل و متمحور حول الذات.

1- نشأتها:

تعود أصول أغلب اللذين يحكمون عالم الاقتصاد و السياسة في المغرب إلى تلك العائلات الكبرى، التي يعود أصل بعضها إل الغزوات الأولى للمغرب، و خاصة بعد تأسيس مدينة فاس، و أبناء هاته العائلات هم اللذين يتحكمون في عالم المقاولات و البنية التقنية للدولة. و كما هو معلوم، فإن مدينة فاس قد نشأت سنة 789 م على يد إدريس الأول، و أصبحت على يد إدريس الثاني مقرا للحكم بالنسبة للسلالة الجديدة، و قد استقبل السلطان الجديد منذ 825 م حوالي 2000 عائلة عربية جاءت من القيروان، ثم عبر موجات متتالية، و بأعداد كبيرة دخل الأندلسيون مدينة فاس قادمين من مدن كقرطبة و أشبيلية و توليد، فالأولون منهم قد تم طردهم من مدينة قرطبة من طرف الأمويين، فالتحقوا بالمغرب منذ القرن التاسع، أما الأخيرين فقد عبروا البحر المتوسط في القرن 15 بعد سقوط قرطبة على يد الملوك الكاثوليك، و منذ البداية انتظم هؤلاء جميعا على شكل ثلاث مجموعات هم : الشرفاء (ذوي الأصول الإدريسية أو ينتمون إلى اللذين نزحوا من صقلية و يحملون اسم الصقلي، أما اللذين قدموا من العراق فيطلق عليهم اسم العراقي) و العلماء و عائلات التجار .

هذا التقسيم الثلاثي يجعل الشرفاء بعيدين عن التجارة، و هم من يطلق عليهم اسم سيدي و مولاي، ثم هناك مجموعة العلماء اللذين ظهروا في القرن 17 يدرسون في جامعة القرويين، و هم من يشكلون حراس المعبد، ومن بين هذه العائلات أشهرهم عائلة الفاسي و عائلة بنسودة و عائلة كنون و القادري و بلخياط و المرنيسي و الكتاني، أما المجموعة الثالثة و هم الأكثر عددا فقد استفادوا انطلاقا من القرن 16 من التجارة الدولية حيث بدأوا يصدرون الجلود و الزرابي إلى أوروبا، و يستوردون الأثواب و المنتجات الصناعية الانجليزية، بعضهم وصل إلى الصين و الهند و بلاد فارس، فتخصص بعضهم في التجارة مع إفريقيا .

بدأ هذا التقسيم الثلاثي يتلاشى بالتدريج عن طريق المصاهرة و الزواج، فقد كان الأرستقراطيون منهم يزوجون بناتهم للتجار الأغنياء، اللذين يبحثون عن الاعتبار و المكانة. هكذا أصبح العلماء أنفسهم يتعاطون التجارة و التجار يتحولون إلى خدام الدولة، فتشكلت أرستقراطية برجوازية، بدأت تعتمد عليها دولة المخزن، و استطاع العديد من الأعيان من تشكيل ثرواتهم انطلاقا من قربهم من الدولة مثال آل الجامعي و المقري و بنسليمان، بينما فضل آخرون التخصص في الأعمال، و من بينهم آل بنجلون و التازي و الصقلي و الفيلالي و الكتاني و بنيس و برادة، و في القرن 19 غادر العديد منهم مدينة فاس منتقلين إلى مدينة الدار البيضاء، التي ستصبح تدريجيا العاصمة الاقتصادية للبلاد، خاصة و أنه تم قطع الطريق على مدينة فاس بالنسبة لأسواقها في الشرق بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، و هذه هي الفترة التي يبدأ معها الحديث عن قوة أولئك اللذين أصبح يطلق عليهم فاسيو الدار البيضاء، و قد كان أحد المستفيدين من تطور التمدين الذي عرفته مدينة الدار البيضاء حسن بنجلون، الذي كان تاجرا للحبوب و مستفيدا من إتاوات شركة الملاحة "باكي"، و منذ وصوله إلى الدار البيضاء منذ 1880 قام بالاستثمار في العقار، و قد ترك ورثته له يقدرون ب 150 وريث يتمتعون بريع من الثروات التي تركها، أحد ورثته المشهورين هو عثمان بنجلون، و قد اعتبر كصاحب ثاني ثروة في البلاد بعد ثروة الملك، و يدعى باسم السير أوتي، و متزوج من ابنة المارشال امزيان المنحدر من أرستقراطية ريفية.

و من الملفت للنظر وجود عائلات ذات أصول يهودية كانت قد أسلمت لأسباب تجارية و يطلق عليهم البلديون، و منهم عائلة بنونة و بنشقرون و بناني و الشرايبي وكسوس و الكوهن و بنسليمان و بنكيران.

لقد لجأت العائلات الفاسية الكبرى إلى اختراق أجهزة دولة المخزن مزودة إياه بالتقنوقراط، اللذين تخرجوا من المدارس العليا الكبرى، ثم استفادوا من سياسة ليوطي التعليمية، التي قسمت أبناء المغاربة إلى ثلاثة : أبناء الأعيان، اللذين أسست لهم الكوليجات المسلمة مثل كوليج مولاي يوسف و مولاي إدريس، و أبناء العمال، اللذين يتم توجيههم إلى التكوين المهني، و أبناء الفلاحين إلى المدارس الفلاحية، و قد قامت المدارس الخاصة، التي أسستها الحركة الوطنية بقيادة البرجوازية بخدمة أبناء البرجوازية المغربية، اللذين كانوا يتوجهون منها إما إلى القاهرة أو إلى أوروبا لإتمام دراستهم العليا، و هم اللذين زودوا الدولة المخزنية بأطرها الأولى منذ الاستقلال الشكلي، و قد كان لذلك أهمية كبرى بالنسبة لسيرورة تراكم الرأسمال الكمبرادوري .

و بعد منتصف القرن 19، بعد عقد اتفاقية التجارة مع بريطانيا سنة 1856، سنجد أبناء هذه العائلات هم من يتسابقون لخدمة التجارة الاستعمارية إلى حد حمل جنسية موكليهم الأجانب، و

أصبحوا فرنسيين و بريطانيين و ألمان و أمريكيين ... يحظون بحماية الدول، التي يشتغلون لصالحها و هؤلاء هم من سموا بالمحميين، اللذين ساهموا في تخريب الاقتصاد الوطني، و كانوا وسطاء لتجارة غير متكافئة لصالح الدول الاستعمارية، مما سهل انهيار الاقتصاد و دفع المغرب إلى الاقتراض و الغرق في الاقتراض و العجز عن التسديد، فأصبحت البلاد مهيأة للسقوط و فقدان استقلالها، هؤلاء هم من سيشكلون النواة الأولى للبرجوازية الكمبرادورية المغربية.

هكذا، نشأت البرجوازية الكمبرادورية المغربية بارتباط وثيق مع الاستعمار الفرنسي، و تدعمت في ارتباط وثيق مع جهاز الدولة الكمبرادورية بعد الاستقلال الشكلي، و بذلك استفادت من دعم الدولة المخزنية، التي لعبت دورا كبيرا في تطورها و بنينتها، سواء في المجال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي (سياسة المغربة 1973، الاستيلاء على أراضي المعمرين بدعم من الدولة).

لقد مارست أنشطتها في إطار عائلي، انطلاقا من محور فاس – الدار البيضاء، و استطاعت أن تنوع استثماراتها و تبسط سيطرتها على مجموعة من القطاعات.

إن البرجوازية الكمبرادورية المغربية نشأت إبان حقبة الاستعمار الفرنسي و تعززت بعد حقبة الاستقلال الشكلي (1956) بعدما نمت جذورها في الحقبة الاستعمارية، و هي اليوم نتاج دمج بين نخبة مدينية (خاصة فاسية و سوسية) و تكنوقراطية جديدة قريبة من السلطة أو تدور في فلكها، و يمارسون كوسطاء تجاريين و ماليين يعملون مع الرساميل الأجنبية، الشيء الذي دعمته سياسة المغربة سنة 1973 (ظهير 2 مارس 1973 الذي سمح لهذه النخبة الاقتصادية بشراء الرساميل الأجنبية، حيث تحول الكمبرادور من قدماء الوسطاء إلى أقسام هامة في الصناعة و التجارة)، و التي سمتها منظمة "إلى الأمام" العمرنة نسبة لكريم العمراني، وزير حكومة سابق، ينحدر من عائلة فاسية غنية (بسبب استيلاء كريم العمراني على كثير من الشركات و المؤسسات التي تمت مغربتها، و ذلك لصالح الرأسمال الكمبرادوري الذي يمثله جيدا).

2- الأنشطة القطاعية

تسيطر البرجوازية الكمبرادورية المغربية بشكل رئيسي على قطاع استيراد- تصدير و التجارة و قطاع الخدمات و القطاع الزراعي و المانفاكتورات الموجهة نحو التصدير (السيارات، صناعة الطائرات، الصناعات الغذائية).

3- إعادة الإنتاج الاجتماعي

تقوم إعادة الإنتاج الاجتماعي لهذه الطبقة على الدمج بين التعليم العالي، الذي يخلق تقنوقراطيين، و بين مراقبة الرأسمال الاقتصادي (الصناعة، المالية).

عموما، تستفيد هذه الطبقة المتميزة بدور الوساطة، بكونها تستخلص ربحا كبيرا حاليا من العولمة بالاعتماد على دورها المميز داخل الاقتصاد المغربي.

إن البرجوازية الكمبرادورية في المغرب هي طبقة رأسمالية، تقوم بوظيفة الوساطة، و مرتبطة بالمصالح التجارية الأجنبية، و بالقوى الامبريالية الكبرى، تتهيكل من نخب مدينية و عائلات فاسية و سوسية تتعاطى للتجارة، و تنشط في مجالات الصناعة و العقار و الخدمات، و في غالب الأحيان بشراكة مع الرأسمال الأجنبي لضمان استمراريتها، رأسمال هذه الطبقة موزع بين الصناعة 42% و العقار المديني 36% و الخدمات 22% مع سيطرة كبيرة على الأراضي القابلة للبناء، و فيما يخص علاقتها بالرأسمال الأجنبي، الفرنسي بخاصة، فإن دورها يقوم على تسهيل التجارة الدولية، و تمتين مصالح الشركات المتعددة الجنسية و مصالح الدول الامبريالية عبر اتفاقيات الشراكة و التبادل الحر و غيرها.

و لضمان استمراريتها و ضمان إعادة إنتاج نفسها، تلجأ إلى تعليم لأبنائها من نوع غربي (المدرسة الفرنسية) و يتم دمج هذا التعليم النخبوي و الطبقي بالمصالح الاقتصادية العائلية، و ذلك للحفاظ على موقعها و استمراريته. و في إطار الحفاظ على مصالح العائلات الفاسية يتم التحالف مع عناصر و عائلات منبثقة من مناطق كسوس و الأطلس.

إن هذه الطبقة تعرف بمواقفها السياسية الرجعية و بارتباطها الوثيق بالنظام المخزني، الذي لا تستطيع الانفكاك عنه لكونه ضامن و حام لمصالحها الطبقية. (يتبع)

علي محمود